التأويل النحوي والتأويل الصرفي في فهم آيات القرآن

مسعود خليل

khalil1155m@gmail.com

جامعة العربي التبسي – تبسّة_ الجزائر _

تاريخ الإرسال: 17-09-2019 تاريخ القبول :29-12-2019 تاريخ النشر :30-06-2020

ملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التأويل النحوي والتأويل الصرفي الذين هيمنا على كتب التفسير, وتبين دورهما في فهم النص القرآني وتشييد دلالاته الموصولة, فالتأويل هو الذي فتح للمفسرين أبواب قراءات متعددة كاثرة تستوعب ما يجِد به الزمان والمكان والحال.

الكلمات المفتاحية: التأويل؛ النحو؛ الصرف؛ معاني القرآن.

Abstract:

This study aims at investigating the grammatical and morphological interpretations that dominated the books of tafsir, and their role in understanding the Qur'anic text and constructing its connected connotations. The interpretation is the one that has opened to the interpreters the doors of many multiple readings that accommodate what is found in time, place and situation.

Keywords: interpretation; grammar; morphology; the meanings of Quran.

مقدمة:

في كثير من الأساليب العربية البليغة يخالف ظاهر النص القاعدة اللغوية التي وضعها علماء اللغة, فيضطر المتلقي إلى التوفيق بين القاعدة والنص بأن يؤول الأسلوب على صورة يرتضيها كلام العرب, وقد سار المفسرون على هذا النهج وهو يؤولون آيات القرآن. ويقع هذا التأويل في النحو والصرف والبلاغة والمعجم, لكن الذي هيمن على تفسير القرآن هو التأويل النحوي, والذي يتماس مع التأويل

الصرفي في مواضع منه, لذلك سيركز هذا المقال الحديث في هذين التأويلين النحوي والصرفي في فهم معاني القرآن.

التأويل النحوي:

تعريف التأويل النحوي:

إن التأويل النحوي فرع عن التأويل اللغوي, لذلك لم تَكْلَف كتب أصول النحو عند القدماء بتحديد تعريف له[1], بل مارسته على المستوى التطبيقي في تخريج معاني النص القرآني, وقد وردت إشارة لما يُسوَّغ له التأويل عند السيوطي (ت911هـ) في قول نسبه إلى أبي حيان (ت745هـ): "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء, ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأول. أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[2], ويعني هذا أن التأويل يتتبع النص الذي يرد ظاهره مخالفا للأحكام النحوية (التي سماها أبو حيان الجادّة), فيحاول توجيهه ليوافق تلك الأحكام, وسبب ذلك أن بعض الأساليب اللغوية تكون أرفع وأبلغ, والقاعدة هي التي ينبغي أن تخضع لها لا العكس, فيكون دور المؤول أن يبرر هذه الأساليب ليجلي معانيها دون أن تتعارض مع القاعدة.

أما الدارسون المحدثون فقد حاولوا تعريف التأويل النحوي انطلاقا من مقولات النحاة واستفادة من كتب الأصول خاصة, فعرفوه بأنه صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر, فالنحاة أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه[3], وشبيه بهذا القول ما ذكره السيد أحمد عبد الغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[4], وذلك بتوسيع قواعد النحو لتصير تلك الأساليب من مشمولاتها.

التأويل النحوي عند البصريين:

كان النحو البصري أشد الأنحاء العربية تأويلا, لأنه قائم على التعليل والاستنباط, وقد "كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية أو اجتهاد في اللغة, يستنبطون ويؤولون ويخرّجون ويعللون, ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم"[5], فإذا وضعوا القاعدة النحوية واتفق أن وجدوا نصا من مستعمل كلام العرب مخالفا لها لووا عنقه بالتعليل والتأويل ليوافق تلك القاعدة التي قعدوها.

ونقرأ لكثير من الدارسين أن هذا التأويل إنما كان بسبب تأثر مدرسة البصرة بنحو اليونان أو الهنود أو غيرهما من الأمم, ويشير الباحث عبده الراجحي (ت2010) أن هذا الزعم ليس له سند تاريخي أكيد أو سند فني سليم, وآية ذلك أن النحو العربي نشأ لفهم النص, ولا يمكن دراسة منهجه إلا مع اتصال النحو مع العلوم العربية الأخرى.[6]

و مدرسة البصرة هي التي وضعت أصول القياس النحوي, ورأت أن تكون القاعدة مطردة وطرحت الرواية الشاذة ورفضت الاستشهاد بالحديث الشريف لما ادُّعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية, ثم إنها تعصبت في تفسير بعض القضايا التي كانت بعيدة عن الاستعمال الكلامي, خاصة في مواجهة النحو الكوفي, من ذلك أن نحاة البصرة يرون أن المنادى المضاف منصوب بفعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو, فقولنا: يا عبدَ الله, قال البصريون انتصب عبدَ على فعل محذوف والتقدير: أنادي عبدَ الله أو أدعو عبدَ الله, لأنهم قرروا أن لكل معمول عامل, وتكلفوا في تقدير عامل يتحقق به النصب الذي ظهرت علامته على عبدَ المضاف, و الواقع اللغوي القريب يقتضي أن يقال إن حرف النداء هو العامل,[7] وهذا ما ذهبت إليه الكوفة لأنها لا تلجأ إلى تعليل المضمرات إلا لضرورة, والمتأمل في التفكير النحوي البصري يجد حل هذه المسألة في الإسناد الذي بنت عليه البصرة رؤيتها للجملة, التي لابد -في نظرها- أن تتكون من فعل وفاعل أو مبتدإ وخبر, فلما لم يجدوا إسنادا في هذا التركيب (يا عبد الله) بحثوا له عن إسناد, فتمحلوا وتعسفوا وأولوه بأنادي أو أدعو,ولم يأبهوا لتغير مضمون الكلام, بل لحقيقته, حيث نقلوا بهذا التعسف الجملة من كونها إنشائية طلبية تروم طلبا تنتظر تحقيقه, إلى كونها خبرية تشبه السرد والحكاية. ومن ذلك تمحلهم الشديد في تقدير فاعل الفعل بدا من قوله تعالى " **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ** مِنْ **بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** حَتَّى **حِينٍ** " (يوسف/35), حيث رأوا أن الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل بدا, فالتقدير عندهم: ثم بدا لهم (بداءً) هو, مع أن الفاعل في قرب ويسر هو الجملة الفعلية "ليسجننه"[8], وفي هذا التأويل تعسف و لَيٌّ, لكن, لا ينسحب هذا المثال على منهج البصرة كله. و تبقى البصرة هي التي أبدعت قواعد النحو واستخلصتها من كلام العرب, وكل المدارس النحوية تبع لها وفرع عنها.

التأويل النحوي عند الكوفيين:

كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة وخرج منها ثلاثة من القراء السبعة وهم عاصم (ت127هـ) وحمزة (ت156هـ) و الكسائي (ت189هـ), فازدهرت فيها القراءات وازدهر فيها الفقه فطُبعت هذه المدرسة بطابع الرواية حتى سميت مدرسة المثال الشاذ, لأن منهجها يقوم على الاستعمال, فهو يؤمن بما قال العرب أكثر من إيمانه بما ينبغي أن يقول العرب, وكلمة الكسائي مشهورة في هذا الباب "أَيُّ هكذا خُلقت"[9] (وذلك في قولهم: لأضربن أيُّهم), فكان منهجهم أقل جنوحا إلى القياس والتعليل من منهج البصريين, فلم يؤولوا إلا إذا اضطرهم داعي المعنى إلى ذلك, كما قال مهدي المخزومي (ت1994): "ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه"[10], ولذلك نصبوا المضارع باللام في قوله تعالى " **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ** " (البقرة/143), في حين نصبه البصريون بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود, وهذا منهج وصفي في الدراسة اللغوية, إلا هذا لا يعني أن الكوفيين لا يؤولون, لكن المقصود أنهم يتخففون من التأويل, بل لا يلجأون إليه إلا إذا أعوزهم الوصف.

ولقد سارت المدارس النحوية العربية وقد رسمت كل منها منهجها القائم على الاغتراف من المدرستين البصرة والكوفة أو على مبدإ الانتقاء منهما أو التوسع في مقولاتهما أو على نهج الشروح والحواشي, لكنها (أي هذه المدارس النحوية: البغدادية والأندلسية والمصرية) ظلت قائمة على ذلك الاستنباط والتخريج والتعليل والتأويل.

التأويل النحوي عند البغداديين:

قامت مدرسة بغداد على مبدإ الانتقاء من المدرستين البصرة والكوفة, وكان ميلها إلى البصرة أشد, لذلك كلفت بالتأويل والأقيسة, فأبو علي الفارسي (ت 377 هـ) عبّر عن جنوحه إلى القياس والتأويل بقوله "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[11] , وأبو الحسن الرماني (ت384هـ) أغرق في التأويل إلى حد الإغماض, حتى قال فيه أبو علي الفارسي "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"[12], أما أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) فكان أعدل القوم, فلا يهرع إلى التأويل إلا إذا أعوزه ظاهر النص, وأما أبو القاسم محمود الزمخشري (ت 538 هـ) فقد اعتمد على التأويل في نحوه وفي تفسيره بل لقد أغرق فيه, حتى جعل لفظ "التأويل" في عنوان كتابه للتفسير.

وكان للمذهب الاعتزالي أثر كبير في توجيه الآراء النحوية. وإذا حامت شبهة الاعتزال على الفارسي والرماني, فإن الزمخشري قد مثل هذا المذهب[13], بل لقد كان ينتصر له, ويطوّع له بالحيلة والتأويل قواعد النحو في خدمته.

التأويل النحوي عند الأندلسيين:

انطلق الأندلسيون إلى البلاد العربية لتعلم القرآن ولغة القرآن وكانت الكوفة وجهتهم, فهي حاضرة القراءات, لكن تأثرهم النحوي يرجع إلى البصرة, إلى كتاب سيبويه, وظلوا يشرحون الكتاب ويتعلمون منه, ولا شك أنهم تأثروا بكثير من القضايا التأويلية في الكتاب وبقي مسير النحو على هذا النهج حتى ظهرت الحركة النحوية الظاهرية الثائرة على تأويلات النحويين وأقيستهم, وهي ثورة ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) من خلال كتابه "الرد على النحاة" الذي دعا من خلاله إلى إلغاء ما في النحو من تأويلات وتقديرات وعلل (هي العلل الثواني والثوالث أي القياسية والجدلية)[14], ولعل أخطرها دعوته إلى إلغاء نظرية العامل, أو بكلمة واحدة -وكما عبر هو- إلغاء كل ما يستغني النحوي عنه, وهو مذهب ظاهري في فهم النص القرآني يرفض كل حمل على غير الظاهر[15].

وفي تضاعيف هذه الثورة الظاهرية القرطبية تفطن الباحثون إلى ما وقع فيه ابن مضاء من حرج, عندما اضطرته النصوص إلى قدر ما من التأويل, فقد ذكر ابن مضاء أن المحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا, وهي إذا أُظهرت تم بها الكلام, وحذفها أوجز وأبلغ[16], وذكر قول الله تعالى " **وَيَسْأَلُونَكَ** مَاذَا **يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**" (البقرة/219), فـ"العفوَ" مفعول حذف عامله, فإذا فسرنا هذه الآية الكريمة نؤول ذلك المحذوف والتقدير كما جاء في البحر "قل ينفقون العفوَ" , أي أن ابن مضاء جرى وراء العامل الذي دعا إلى إلغائه.[17]

والباحث في الآيات القرآنية التي أوّلها المفسرون تأويلا نحويا يجد أن هذا التأويل يرجع إلى نظرية العامل أو الحذف, أو إلى مقولات الفرق الإسلامية التي انطلقت من مبتدإ اللغة, أو يرجع إلى الأصل النحوي, أي أن سببه البحث في المعنى, ولذلك أولوا قول الله تعالى: " **قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** " (الأعراف/12) بأن "لا" زائدة, ليستقيم المعنى, وأولوا قوله تعالى " **إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا** " (الأنفال/45) بصفة للمفعول محذوفة تقديرها فئة كافرة.[18]

إن المتتبع لحركة التأويل النحوي يجد أن كل المحاولات التأويلية كان هاديها معنى الآية القرآنية, فإذا توصل المفسر إلى هذا المعنى من ظاهر التركيب اكتفى بالتفسير, وإن بدا له تعارض بين النص والقاعدة النحوية فإنه يعمل على تبديد هذا التعارض بالتأويل, أي يحاول التوفيق بين النص والقاعدة, فيجعل النص موافقا لتلك القاعدة بوجه من الوجوه, ولو نمعن التفكير لوجدناه يوسع تلك القاعدة لتشمل ما جاء به النص, فالتأويل إضاءة للنص, وهو في الوقت ذاته إثراء للقوانين التي قعدها النحاة, لتكتسب مرونة تستوعب من خلالها جميع أنماط القول البليغ.

التأويل النحوي عند المصريين:

بدأ التأليف في النحو عند المصريين في القرن الثالث, وأخذ منهجه يغترف من المدرسة البغدادية مع بداية القرن الرابع عند أبي جعفر النحاس (ت338هـ), وازدهر الدرس النحوي المصري في عهد المماليك[19].

وظهر لفيف كبير من العلماء نهضوا بالشروح والتعليقات وتحبير الحواشي فشرحوا المتون, بل إن بعضهم يؤلف الكتاب ثم يشرحه, وسارت المدرسة في هذا كله على النهج البغدادي, أي نهج الانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية, مما جعلها امتدادا لفهم الجملة من الوجهتين الوصفية والتعليلية, مما يجعل فهم الإسناد في الدرس النحوي المصري لا يخلو من ضروب كثيرة من ضروب التأويل.

والملاحظ أن المدارس النحوية البغدادية والأندلسية والمصرية وما جاء بعدها تبعٌ ـ ولو في بعض منه ـ لمنهج الفهم والتحليل عند البصريين والكوفيين, أي أن التأويل صاحَبَ مسيرة الدرس النحوي في جميع أطوارها.

قيمة التأويل النحوي في تخريج معاني القرآن:

إذا كان التأويل اللغوي عامة يهدف إلى توجيه المعاني, فإن التأويل النحوي أدعى إلى بيانها, لارتباطه بعملية الإسناد في الجملة, والتي هي المكون الأساس للنص, والبحث عن سبيلٍ لتستقيم جمل النص مع ما جاء به النحو, كتقدير العامل وتقدير المحذوف وتسويغ التقديم والتأخير وضم وجوه الإعراب

بعضها إلى بعض وتقدير حذفٍ للحروف الزائدة, كل ذلك تأويلٌ هدفه انسجام النص مع القاعدة, أو بصورة أدق هدفه تسويغ الخروج عن القاعدة للطيفة يقتضيها معنى الجملة ودلالة التركيب.

إن التأويل بهذا المعنى ابتكار دائم لمعاني النص, بل هو وجه آخر جديد للنص المؤوَّل, وهو حيلة العقل العربي في فهم معقولية النص.

وإذا كان النص مجالا للإبداع اللساني فإن التأويل مجال للإبداع الإدراكي لذلك النص, إذ بالتأويل -لا بغيره- ينفتح النص على دلالات لا متناهية[20]. وإن التأويل - النحوي خاصة- هو الضامن الوحيد لاستمرار حياة النصوص, واستمرار إنشاء معان لها توافق ما يَجِدُّ به الزمان والمكان والحال في حياة الناس, من أجل ذلك جعل بعض الباحثين علم النحو وعلم التأويل صنوان لا يَفْضُلُ أحدهما عن الآخر في فقه النص فقال "إن علم النحو وعلم التأويل شأن واحد, ولا يمكن الخوض في التفسير وتعاطي التأويل بدون علم النحو, بل إن من يظن بالنحو ظن السوء غير جدير لا بالتفسير ولا بالتأويل"[21].

إن العلاقة المفترضة بين النظام اللساني والنص القرآني لهي الثنائية التي يَكِدُّ المؤولون في المواءمة بين طرفيْها كلما تباعدا, فيلجأون إلى حِيَلٍ لسانية ليقيموا توافقا بين النص ونظام اللسان, ولا يعني هذا الشغل أن المؤول يلوي عنق النص ليوافق القاعدة كما قد يُتَوَهَمُ, إنما هو شُغلٌ إدراكي خالص, أي أن المتلقي لما استقر معنى الآية في نفسه أخذ يحتال لها بكل حيلة لغوية ليجعلها مقبولة على نحو ما من أجل إبراز ذلك المعنى الذي استقر عنده, فالموجِه -إذاً- هو معنى الآية القرآنية النابع من مقاصد الشرع الحكيم وعموم ما جاء به الدين. إنه عمل لغوي فكري دقيق لا ينهض له إلا من أوتي فقهاً من فقه الدين وعلما من علم التأويل.

التأويل الصرفي:

نشأت علوم العربية أول أمرها متصلة ببعضها, فكان الدرس يقدم القضية اللغوية ويشرحها من جوانبها النحوية والصرفية والصوتية في سياق واحد, كما ظهر في كتاب سيبويه, ثم تطور الدرس اللغوي وأخذت بحوث الصرف طريقها نحو الاستقلال في مباحث خاصة, وفي مرحلة متقدمة استقل علم الصرف في مؤلفات مفردة وصار علما قائما بذاته على أيام ابن الحاجب (ت646هـ) وابن عصفور (ت669هـ).

والتصريف -انطلاقا من معناه اللغوي- تحويل وتغيير, ويطلق على شيئين: "الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول, الثاني: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها, ولكن لغرض آخر, وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام".[22]

لم يلق علم الصرف من العناية ما لقيه علم النحو, ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن اهتمام العلماء بفهم النص القرآني كان منصبا على الجمل وأسانيدها, إذ هي مناط المعنى, أما الصرف فقد يرجعون إليه إذا أعوزهم فهم الآية بسبب صياغة كلمة فيها.

ما يدخل فيه التصريف:

يدخل التصريف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة, وما سواهما فلا ينصرف, وقد حصر ابن عصفور ما لا يدخل فيه التصريف في أربعة, فقال: "اعلم أن التصريف لايدخل في أربعة أشياء: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه, ... والأصوات كغاقِ ونحوه, ... والحروف وما شُبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو مَن وما"[23], وأشير إلى أن ابن عصفور -هنا- لم يذكر طائفة الأفعال الجامدة التي لا يدخلها التصريف أيضا, كأنه أدخلها ضمن ما شُبّه بالحرف, وهي قسم مستقل عند الدارسين المحدثين[24]. أما ما كانت أصوله مختلفة فلا يدخل فيه تصريف ولا اشتقاق "نحو لَأَّال (بائع اللؤلؤ) ولُؤلؤ, لا ينبغي أن يقال إن أحدهما من الآخر؛ لأن لَأَّالاً من تركيب لءل, ولؤلؤاً من تركيب لءلء, فلأَّالٌ ثلاثي, ولؤلؤٌ رباعي"[25].

إن هذا التحديد لمجال الصرف ومجال الاشتقاق ميز بين الأحكام الصرفية التي ضبطها علماء الصرف وما يمكن أن يقاس عليها من فصيح كلام العرب.

الصرف والاشتقاق:

ميز الصيارفة بين مصطلحات عدة في هذا العلم, من أهمها الصرف والاشتقاق, فالصرف ميزان العربية, موضوعه الألفاظ العربية من حيث الصحة والإعلال والأصالة والفرعية والتجرد والزيادة, وميزوا بينه وبين الاشتقاق, فالصرف هو الباب الأوسع الذي ينضوي تحته الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق ضرب مما

قال العرب, أما الصرف ففيه هذا وزيادة, فيه ما قال العرب وما يقيسه المتكلمون على قول العرب, فمثال الاشتقاق كلمة "أحمر" زيدت فيه الهمزة لأن أصله مشتق من "الحمرة", ف"الحمرة" أصل و"أحمر" فرع فهذه عملية اشتقاقية, لأنه رد الفرع إلى الأصل. ومثال التصريف "أيصر" (هو حبل يشد في أسفل الخباء إلى وتد, وهو أيضا بمعنى الحشيش) ياؤه زائدة, والدليل أنه يجمع على "إصار" ولا تظهر ياؤه في الجمع, فهنا قياس الأصل على الفرع, لأن المستدل على زيادة يائه هو "أيصر" ليس بمشتق من "إصار", فهي عملية تصريفة.[26]

وثنائية الصرف والاشتقاق هذه هي التي مهدت لمقولات التأويل الصرفي, من حيث إن الصرف يروم الظواهر والاشتقاق يروم البواطن, أي أن تتبع الدلالات الظاهرة من شغل الصرف, وتتبع الدلالات الباطنة من شغل الاشتقاق, فالصرف -إذاً- أشمل من الاشتقاق, ولذلك سمي به الباب.

الدلالة الصرفية وتأويل معاني القرآن:

إن فكرة رد الفروع إلى الأصول ترتد إلى منطق تأويلي ينظر في المُستعمَل ويحاول بالقياس والتعليل أن يجد له أصلا يرجع إليه, وهذا الشغل لم يأت لتقويم ذلك المستعمل, وإنما جاء بسبيل تسويغه وإيجاد تخريج له, حتى يتوافق المنطوق (والمكتوب) العربي مع تلك القاعدة الصرفية.

وإذا خالف معنى الآية ظاهرَ قاعدة صرفية تدخل التأويل في توسيع القاعدة لتوافق الآية أو في تبرير كون الآية على هذا الوجه, أي أن التأويل يعمل على جعل النص والقاعدة متوافقين, ومن ذلك ما كنا نسمعه من أساتيذنا من قولهم: **أناخت الصيغة للدلالة.**

إن المفسر وهو يقرأ النص القرآني, ويشرح آياته من خلال تحليل بنياته الصرفية, ينظر في الدلالات التي تحملها تلك البنيات, بحسب الصيغة والسياقات التي وردت فيها, وهو يستحضر معاني الآية ومقصدها الشرعي, هذه البنيات التي تعبر عن جملة من الدلالات مثل دلالة الجنس (التذكير والتأنيث), ودلالة العدد (الإفراد والتثنية والجمع), ودلالة التعيين (المعرفة والنكرة), ودلالة الحالة الفعلية (المبني للفاعل والمبني للمفعول), ودلالة الضمير ومعوده (التكلم والخطاب والغيبة) ودلالة الزمن (الماضي والمضارع), ودلالة التعميم والتخصيص (المصدر واسم المصدر والمصدر الميمي والمصدر الصناعي واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسما الزمان والمكان وأفعل

التفضيل واسم الآلة والمنسوب والمصغر), ودلالة الإطلاق والتقييد (التجرد والزيادة)[27], فإن وافقت الصيغة الصرفية للكلمة التي يتعرض لها المفسر بالشرح والبيان الدلالات المعهودة التي يدلّ عليها ظاهر اللغة والتي حددها الصيارفة وبينوها فيكون شغله تفسيرا, وإن حادت الصيغة عن تلك الدلالات فإن مخالفتها تكون منطلقا للتأويل, أي تسويغ ذلك الاختلاف, ثم المقاربة بين الصيغة والدلالة, وتخريج معنى الآية بتلك الصيغة تخريجا يوافق ما جاء به الدين ويناسب معنى الآيات وينسجم في الوقت ذاته مع القاعدة التي حددها علم الصرف.

هذه المفارقة بين الصيغة والدلالة تكون لسبب يقتضيه مجيء الصيغة على هذا النحو, ويسمى هذا السبب العلة الصرفية, وقد يكون بحثا في أصل الكلمة وسبب مجيئها على هذا الفرع, تخفيفا أو تشبيها أو إتْباعا أو قياسا, وقد يكون ابتغاء دقيقة من دقائق المعنى كقراءة "**فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ** " (البقرة/260) فمن قرأها بضم الصاد فدلالتها التقطيع (أي قطِّعْهن) ومن قرأ بكسر الصاد فدلالتها الإمالة (أي أَمِلْهُنّ)[28], من هنا نستنتج أن التأويل الصرفي له مسربان, مسرب يروم البحث عن أصل الصيغة, ومسرب يروم البحث عن أصل المعنى, فالأول تأويل صرفي صناعي عَرَضِيّ, والثاني تأويل صرفي معنوي جوهري,[29] أما الأول فدلالة الصيغ أو الأوزان الصرفية, أي دلالة الكلمة على هذه الصورة من الصياغة كدلالة فاعل على الطراءة والحدوث وكدلالة فَعِيل (من اللازم) على الثبات واللزوم. وأما الثاني فالدلالة المعنوية الجوهرية, وهي أقرب ما تكون إلى الدلالة التلازمية العقلية.[30] مثل دلالة لفظ "الخالق", فإنه يدل تلازميا على صفتي القدرة والعلم, فإنه لا يصوِّر الخلقَ بغير علم ولا قدرة, لكن العلم والقدرة ليسا مأخوذين من لفظ "الخالق" أو من الصفة, إنما أُخذا من معنى يُلزم من معنى الخالق.

واجتماع التأويلين النحوي والصرفي في دراسة الكلمة في سياقها يفتح بابا للفهم وتعدد القراءة, ففي قول الله تعالى: " **فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً**" (النساء/153) قال بعضهم جهرة حال وأوّلها باسم الفاعل مجاهرين, وقال العكبري (ت هـ) بل نعت لمنعوت محذوف والتقدير رؤيةً جهرةً[31]. وفي آية أخرى " **وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ**" (يوسف/ 65) فقد رأى الرماني أن كيل هو المَكْيِل فهو اسم مفعول, ورأى غيره أن كيل مصدر بمعنى المقدار والمعنى كيلا بمقدار حمل بعير[32]. وفي قوله تعالى " قَالَ **لَا عَاصِمَ** الْيَوْمَ مِنْ **أَمْرِ** اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ" (هود/43) أوّل بعضهم عاصم اسم فاعل بمعنى اسم مفعول أي لا معصوم, وقال آخرون

إن الخطاب القرآني يجري مجرى نفي العاصم من أمر الله, لأن ابن نوح جعله جبلا, فنفى الخطاب جنس العصمة عن غير الله , فكأنه يقول لا عاصم لك لا الجبل ولا غير الجبل[33]

إن فهم النصوص وتخريجها على هذا النحو يجعل من التأويل النحوي والصرفي آلة تتحرك في كل اتجاه لتحيط بالمعنى وتمسك بالدلالة, فترتسم صور المعنى والدلالة في ذهن المتلقي وقلبه, ويهتك -بذلك- حجب المباني ليطلع على أسرار المعاني, ثم يتحرر إلى رقائق العرفان الإنساني.

هوامش البحث

[1] ينظر محمد عيد, أصول النحو العربي, عالم الكتب, بيروت, ط4, 1989, ص169.

[2] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي, الاقتراح في أصول النحو, تح: عبد الحكيم عطية, دار البيروتي, دمشق, ط2, 2006, ص62.

[3] أصول النحو العربي(مرجع سابق), ص166.

[4] السيد أحمد عبد الغفار, ظاهرة التأويل وصلتها باللغة, دار الرشيد, الرياض, ط1, 1980, ص56.

[5]إبراهيم أنيس, من أسرار اللغة, المكتبة الأنجلو مصرية, ط6, 1978, ص24

[6] ينظر عبده الراجحي, دروس في كتب النحو, دار النهضة العربية, بيروت-لبنان, د.ط, 1975,ص10.

[7] ينظر دروس في كتب النحو (مرجع سابق), ص15.

[8] ينظر دروس في كتب النحو (مرجع سابق), ص55.

[9] ينظر دروس في كتب النحو (مرجع سابق), ص54.

[10] مهدي المخزومي, مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو, مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده, القاهرة, ط2, 1958, ص287.

[11] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي, بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه, ط1, مصر, 1964, 170/2.

[12] أبو الفتح عثمان بن جني, الخصائص, تح: محمد علي النجار, دار الكتب المصرية, القاهرة, د.ط, 1958, 88/2.

[13] ينظر غازي مختار طليمات, أثر التأويل النحوي في فهم النص, مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية, دبي ـ الإمارات العربية, ع 15, 1998, ص255.

[14] قسم النحاة العلل إلى ثلاثة أقسام: تعليمية (الأُول), علل قياسية (الثواني), وعلل جدلية (الثوالث) ينظر أبو القاسم الزجاجي, الإيضاح في علل النحو, تح: مازن المبارك, مطبعة المدني, مصر,د.ط, 1959, ص64.

[15] ينظر عبد الفتاح أحمد الحموز, التأويل النحوي في القرآن الكريم, مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 1984, 94/1.

[16] ابن مضاء القرطبي, الرد على النحاة, تح: شوقي ضيف, دار الفكر العربي, القاهرة, ط1, 1947, ص88-89.

[17] ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم(مرجع سابق), 97/1.

[18] ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم (مرجع سابق), 24/1.

[19] ينظر دروس في كتب النحو(مرجع سابق), ص197.

[20] ينظر هيثم سرحان, إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة, نادي تراث الإمارات, ط1, 2012, ص21-23.

[21] الرفاعي عبد الحافظ حافظ, التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني, مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة, جامعة الأزهر, مصر, ع27, ج5, 2008, ص249.

[22] أبو الحسن الأشموني, شرح الأشموني على ألفية بن مالك, تح: محمد محي الدين عبد الحميد, دار الكتاب العربي , بيروت-لبنان, ط1, 1955, ص779.

[23] ابن عصفور الإشبيلي, الممتع الكبير في التصريف, تح: فخر الدين قباوة, مكتبة لبنان, بيروت, ط1, 1996, ص35.

[24] ينظر عبده الراجحي, التطبيق الصرفي, دار النهضة العربية, بيروت-لبنان, ط1, 1974, ص9.

[25] الممتع الكبير في التصريف (مرجع سابق), ص47.

[26] الممتع الكبير في التصريف (مرجع سابق), ص47.

[27] ينظر حمدي صلاح الدين السيد الهدهد, التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح, مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية, ع8, السنة الخامسة, 1437هـ, ص406-407.

[28] ينظر هند عباس علي, الظواهر الصرفية عند الكواشي في سورتي الفاتحة والبقرة, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية-العراق, مجلد 3, ع10, السنة الثالثة, 2011.

[29]ينظر الخصائص (مرجع سابق), 328/2.

[30] بدر بن عائد الكلبي, محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية, دار الجنان للنشر والتوزيع, الأردن, ط1, 2017, ص32.

[31] رياض كريم عبدالله البديري, المعنى الصرفي وظاهرة التأويل في الخطاب القرآني دراسة نقدية تحليلية, مجلة كلية الفقه, جامعة الكوفة,ع7, 2008, ص 315-316.

[32] المعنى الصرفي وظاهرة التأويل في الخطاب القرآني (مرجع سابق), ص317-318.

[33] المعنى الصرفي وظاهرة التأويل في الخطاب القرآني (مرجع سابق), ص320.